بنك الكويت المركزي يقيم ملتقى الاستقرار المالي بمشاركة خبراء محليين وعالميين

أقام بنك الكويت المركزي ملتقىً موسعًا حول الإصدار التاسع من تقرير الاستقرار المالي لعام 2020، تناول فيه أهم التطورات الاقتصادية على الصعيدين العالمي والإقليمي، ونظرة عامة حول القطاع المالي في دولة الكويت، وذلك في تمام العاشرة من صباح الإثنين الموافق 26 يوليو 2021 في مقر بنك الكويت المركزي وكذلك عبر الاتصال المرئي مراعاة للاحترازات الصحية. واستضاف الملتقى شخصيات اقتصادية وتعقيبات من بعض المؤسسات المرموقة محلياً ودولياً.

وأشار الدكتور محمد يوسف الهاشل محافظ بنك الكويت المركزي في بداية حديثه إلى أن تقرير الاستقرار المالي عن سنة 2020 يعرض نظرة شاملة ومركزة حول الاستقرار المالي في دولة الكويت خلال سنة مثقلة بتحديات غير مسبوقة لم يعرف لها العالم مثيلًا على مدى القرن الماضي، نتيجة جائحة فايروس كورونا حيث اضطرت الدول لتطبيق احترازات صارمة وصلت إلى حد فرض حالات من الإغلاق الكلي والجزئي، أدت إلى شلل على جانبي العرض والطلب وهو ما جعل الأزمة معركة على جبهتين: حماية الحياة وحماية المحيا. وأوضح أن تسارع مستجدات الجائحة وتوالي موجاتها، وتحوّرات الفايروس، وتداعيات كل ذلك على الاقتصاد، بلغت حالة انعدام اليقين مستويات لم نشهدها من قبل، حتى في الأزمة المالية العالمية، لدرجة اضطرت معها حتى المؤسسات الاقتصادية الدولية، مثل صندوق النقد الدولي، إلى إخضاع توقعاتها لمعدل نمو الناتج العالمي لمراجعات وتعديلات متكررة .وصعّبت حالة انعدام اليقين مهمة واضعي السياسات المالية والنقدية والاقتصادية في اتخاذ قرارات فعالة ووضع خطط للتخفيف من التداعيات الحادة للجائحة التي أدت إلى تدهور في النشاط الاقتصادي وخسائر فادحة في الوظائف. ويدل على ذلك الانكماش في الناتج الإجمالي العالمي بنسبة 3.3% أي ما يقارب 5 أضعاف الانكماش اثناء الأزمة العالمية في 2008، فيما بلغت مستويات البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية – على سبيل المثال- مستويات مرتفعة وصلت إلى 14.7%.

وذكر الدكتور الهاشل أن الأزمة على المستوى المحلي كانت صدمة مزدوجة، فمن جانب كانت مواجهة تداعيات الجائحة تتطلب مزيدًا من الإنفاق لتوفير احتياجات القطاع الطبي وتوفير السلع الاستراتيجية ولتخفيف تداعيات الإغلاق على القطاعات المختلفة ودعم الشرائح الأكثر احتياجًا، ومن الجانب المقابل كانت الإيرادات تنخفض نتيجة تدني أسعار النفط إلى مستويات غير مسبوقة بلغ معها نفط غرب تكساس (WTI) مستويات سالبة للمرة الأولى في التاريخ وذلك في أبريل 2020. ولتقدير حجم هذه الصدمة المزدوجة يجب النظر إلى أسعار النفط الخام الكويتي والتي وصلت إلى أدنى مستوياتها في ابريل 2020، والعجز المقدر لعام 2021/2020 الذي بلغ 10.8 مليار دينار، أي ما نسبته 29% من الناتج المحلي الإجمالي. وهي الأعلى بتاريخ الكويت من حيث القيمة. ما يسلط الضوء مجددًا على اتكال اقتصادنا التام على الإيرادات النفطية، ويعيد التذكير بالاختلالات المالية والاقتصادية والهيكلية المتجذرة وضرورة المسارعة إلى معالجتها.

وتناول المحافظ دور بنك الكويت المركزي وإجراءاته الاستباقية التي بادر باتخاذها منذ مارس 2020 لمواجهة التداعيات المحتملة للجائحة.

وقدم أمثلة على هذه التدابير والإجراءات من أبرزها تخفيض سعر الخصم في مارس 2020 ليصل إلى مستوى هو الأدنى تاريخيًا عند نسبة 1.5% والإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية للقطاع المصرفي مما أدى إلى خفض كلفة التمويل وتوسيع المساحة الإقراضية للقطاع المصرفي بهدف تمكين القطاع من مواصلة دور الوساطة المالية الذي تزداد أهميته في مثل هذه الظروف الاقتصادية الضاغطة.

ولما كانت هذه الأزمة ذات طبيعة غير معهودة اكتسب دور بنك الكويت المركزي كمستشار مالي للحكومة أهمية استثنائية تطلبت منه قيادة جهود تحفيز الاقتصاد الوطني، حيث تم تنفيذ التدابير التي تضمنها قرار مجلس الوزراء الموقر رقم (455) بتشكيل لجنة برئاسة محافظ بنك الكويت المركزي تعنى بتنفيذ الركائز التحفيزية للاقتصاد المحلي الواردة في تقرير الفريق الاقتصادي المشترك بين الجهات الحكومية المختلفة والقطاع الخاص والمكلف بتقديم التصورات العملية لمعالجة آثار التداعيات الاقتصادية والاجتماعية الناتجة عن انتشار

فايروس كورونا المستجد (COVID-19). كما قدمت اللجنة عددًا من المقترحات والتدابير الإضافية من بينها:

- دعم العمالة الوطنية في القطاع الخاص عبر مضاعفة قيمة دعم العمالة الوطنية المسجلة على الباب الثالث والباب الخامس لمدة ستة شهور، شملت ما يقارب ال 72,000 موظف.
- إعداد مجموعة من القوانين المقترحة للعمل والايجارات ودعم وضمان التمويل لتحفيز القطاع المصرفي على منح التمويل، الذي يعد الأساس للقانون رقم 2 لسنة 2021 في شأن إنقاذ المشاريع الصغيرة والمتوسطة المتضررة من تداعيات أزمة فايروس كورونا، الصادر في تاريخ 18 أبريل 2021.

واستشعارًا للمسؤولية الاجتماعية قام بنك الكويت المركزي والبنوك بعدد من المبادرات في هذا الاتجاه أهمها:

- وضع بروتوكولات شاملة لعودة الأعمال في القطاع المصرفي بالتعاون مع مستشار عالمي، بما يكفل سلامة كل من العملاء وموظفي البنك.
- إنشاء صندوق بقيمة 10 مليون دك ووضعه تحت تصرف الحكومة.

وأشار المحافظ إلى أن هذه التدابير تأتي في أعقاب عقد من جهود بنك الكويت المركزي لتعزيز الاستقرار النقدي والاستقرار المالي عبر تبني سياسات تحوطية حصيفة عززت متانة القطاع المصرفي ومكنته من دخول هذه الأزمة من موقع قوة.

وفي ذات السياق قدمت مريم عبد السلام نائب مدير مكتب الاستقرار المالي في بنك الكويت المركزي عرضًا لتطور المركز المالي للقطاع المصرفي وأبرز مؤشرات السلامة المالية للقطاع ، حيث أوضحت في بداية حديثها بأن تقرير الاستقرار المالي قد ركز على تحليل البنوك الكويتية على المستوى المجمع ، وأفادت بأنه على عكس الأزمات السابقة التي كانت البنوك فيها بحاجة لتلقي الدعم، وفي بعض الأحيان تساهم في تفاقم آثار الصدمات الأولية بحكم أنها مرآة عاكسة للوحدات الاقتصادية وأوضاعها المالية، لعبت البنوك خلال جائحة فايروس كورونا دوراً داعماً ورئيسياً في التعافي الاقتصادي ومواجهة أزمة السيولة الشديدة

مدعومة بالسياسات الرقابية الحصيفة المطبقة على مدار العقد الماضي، بالإضافة إلى التدابير التحوطية الخاصة بالسيولة ورأس المال التي زادت من المساحة الإقراضية المتاحة للتمويل ومكنت القطاع من مواصلة دوره الحيوي في الوساطة المالية وتقديم الائتمان لقطاعات الاقتصاد المختلفة خلال الأزمة. حيث أنه وعلى الرغم من انكماش الناتج المحلي الإجمالي لدولة الكويت تأثراً بالجائحة، واصل القطاع المصرفي النمو بنسبة 2.9% على أساس سنوي ليصل إجمالي الأصول إلى 85.4 مليار دينار، فيما شهدت الودائع زيادة بنسبة 4.1% رغم تدني سعر الخصم إلى مستويات قياسية لتصل ودائع النظام المصرفي لأعلى مستوى لها بمبلغ 61 مليار دينار، 78.1% منها من مصادر محلية مما يعكس ثقة الجمهور في البنوك المحلية. وتابعت حديثها في هذا الشأن موضحة بأنه على الرغم من تداعيات الجائحة وبفضل التدابير النقدية التي اتخذها البنك المركزي في بداية الأزمة عبر تخفيض سعر الخصم إلى أدنى مستوى له تاريخياً فقد حققت محفظة القروض نمواً بنحو 2.5 مليار دينار وبنسبة 4.8% وهي معدلات جيدة في ظل أزمة طاحنة وتراجع الثقة وانعدام اليقين.

كما أشارت إلى محافظة القطاع على مستويات متدنية من القروض غير المنتظمة عند 2% بفضل قدرة البنوك على شطب تلك القروض عبر استخدام المخصصات التي بنتها على مدى العقد الماضي، بحيث مازال القطاع المصرفي وبرغم عمليات الشطب يتمتع بمعدل تغطية مرتفع عند 222%، ونوهت في هذا الشأن إلى تمتع القطاع المصرفي بمعدلات سيولة صحية تتخطى المتطلبات الرقابية حيث بلغ معيار تغطية السيولة 184% (مقابل 100% كحد أدنى) في حين بلغ معيار صافي التمويل المستقر 115% (مقابل 100% كحد أدنى) أما نسبة السيولة الرقابية فبلغت 27.5% (مقابل 18% كحد أدنى).

واختتمت حديثها بالتأكيد على أن الكويت كانت على نقيض عديد من الدول الأخرى التي واجهت شحاً في السيولة، واضطرت بنوكها المركزية إلى التدخل عبر ضخ أموال مباشرة في الاقتصاد، بينما محلياً كان تدخل بنك الكويت المركزي –ضمن دوره في السياسة النقدية – لامتصاص فائض السيولة بدلاً من ضخها كما هو معتاد في الأزمات.

أما مدير مكتب الاستقرار المالي هيا بندر الحميدي فقد ذكرت أنه رغم تحديات البيئة التشغيلية من إغلاق وحظر وتوقف للأعمال وتراجع في الإيرادات العقارية والتي بلا شك لها أثر على انتظام عملاء القطاع المصرفي وبالتبعية ارتفاع التعثر، فضلاً عن تأجيل أقساط التمويل الشخصي ومعدلات الفائدة الأدنى تاريخياً، واصلت البنوك الكويتية تحقيق أرباح جيدة وأنهت العام بكفاية رأسمالية عالية. حيث بلغ إجمالي الأرباح الصافية للمساهمين نحو 455 مليون دينار، وارتفع معيار كفاية رأس المال ليصل إلى 19%. وعلى الرغم من قيام بنك الكويت المركزي بالإفراج عن المصدة الرأسمالية التحوطية إلا أن القطاع لم يلجأ لاستخدامها واستمر في القيام بدوره في الاقتصاد المحلي.

وذكرت أن الأزمة شكلت اختبارًا حقيقيًا لمتانة القطاع المصرفي، ورغم اجتياز القطاع السنة الأولى من الأزمة بنجاح، إلا أن بنك الكويت المركزي حريص على الاطمئنان إلى استمرارية هذه الإنجازات التي تحققت للقطاع، لذلك استمر بنك الكويت المركزي في إجراء اختبارات الضغط على نحو ربع سنوي، وعكف البنك المركزي خلال العام الماضي وبالتعاون مع جهة استشارية عالمية على تطوير تلك الاختبارات لتتماشى مع التحديات الجديدة والمتغيرة في الاقتصاد المحلي والعالمي. حيث تشكل الآلية الجديدة إطارًا متكاملًا يتمتع بالمرونة والديناميكية، ويتيح تطبيق سيناريوهات متنوعة تراعي العديد من المتغيرات المالية والاقتصادية الكلية والجزئية، بما يمكن بنك الكويت المركزي من التعرف على مكامن الضعف في البنوك سواء منفردة أم بشكل مجمع، بحيث يتخذ التدخل الرقابي المبكر لمعالجة هذه الثغرات.

وتابعت الحميدي موضحة بأن إطار عمل اختبارات الضغط وفق الآلية الجديدة يتضمن 3 مراحل أساسية، تتمثل المرحلة الأولى في تعريض القطاع المصرفي لعدة صدمات افتراضية، يتلخص أبرزها في 4 صدمات (تعثر في محفظة القروض، وتغير في سعر الفائدة وانخفاض في أسعار الأسهم والأوراق المالية وانخفاض في أسعار العقار)، في حين تتمثل المرحلة الثانية في قياس أثر تلك الصدمات على القطاع والذي ينقسم إلى شقين، أثر مباشر وأثر لاحق. يتمثل الأثر مباشر في ارتفاع مخاطر الائتمان والسوق جراء تدهور جودة الأصول وانخفاض قيمتها بالإضافة إلى الضغط على هامش الفائدة، يلي ذلك أثر لاحق يتمثل في تدهور أوضاع السيولة في القطاع نتيجة ارتفاع السحب المتوقع على الودائع وارتفاع تكلفة الأموال والتي إن لم يتم

معالجتها ستتحول إلى مشكلة ملاءة. أما المرحلة الثالثة في آلية اختبارات الضغط الجديدة عبارة عن قراءة وتحليل آثار تلك الصدمات وتبعاتها على المركز المالي للقطاع وأهم مؤشرات السلامة المالية، مما يتيح لبنك الكويت المركزي تطبيق الإجراء التحوطي المناسب سواء على مستوى القطاع بشكل مجمع أو على مستوى بنك معين بالآلية المناسبة.

وأوضحت بأنه قد تم وضع 3 سيناريوهات من حيث النوع والتغطية والشدة وبنظرة مستقبلية لثلاث سنوات. حيث تم الافتراض في السيناريو الأول أن الصدمة في الاقتصاد تأتي على أحد القطاعات الاقتصادية الحقيقية بشكل منفرد على سبيل المثال قطاع العقار أو الأوراق المالية او القطاع الشخصي، أما السيناريو الثاني يفترض أن الصدمة الاقتصادية تصيب عدة قطاعات من الاقتصاد الحقيقي على مستوى الدولة، وأخيراً يفترض السيناريو الثالث: أزمة عالمية واسعة النطاق. وقد اختتمت حديثها مؤكدة بأن اختبارات الضغط بسيناريوهاتها المتنوعة قد عكست متانة أوضاع القطاع المصرفي المحلي، وأثبتت ما يتمتع به من مرونة ومستويات كفاية رأس المال التي تجاوزت الحد الأدنى لمتطلبات لجنة بازل للرقابة المصرفية البالغة 8% حتى في ظل أسوأ السيناريوهات.

وفي القسم الأخير من العرض، تطرق المحافظ إلى الرؤية المستقبلية في ظل مستويات انعدام اليقين غير المسبوقة بسبب تطورات الجائحة وموجاتها المتتابعة التي فرضت حلقة مفرغة من الإغلاق وإعادة الفتح في عديد من الدول، مؤكدًا أن الأزمة هي أزمة صحية في المقام الأول وبالتالي فلا بد من معالجة جذورها الصحية عبر التوسع في تقديم التطعيم على نحو عادل يحقق المناعة المجتمعية، ومع أن بعض الدول المتقدمة تمكنت بالفعل من تطعيم جزء كبير من سكانها، إلا أنه بالكاد تم تطعيم 12% من سكان العالم بشكل كامل حتى الآن، وهو أمر مقلق لأن لا مأمن لأحد بمفرده دون أن يصبح الجميع بأمان.

موضحًا أن التعامل مع التداعيات الاقتصادية بمعزل عن الجذور الصحية للأزمة لن يعدو أن يكون معالجة للأعراض فحسب. ومع التوقعات المستقبلية الإيجابية التي بدأت تلوح في الأفق نتيجة الإسراع في توزيع اللقاحات وقيام السلطات عبر الأدوات النقدية والمالية وأدوات التحوط الكلي بتقديم مجموعة واسعة من

تدابير الدعم لاحتواء الأثر الاقتصادي للوباء الموجهة للأفراد والشركات، تزيد قيمتها عن 20 تريليون دولار على مستوى العالم، وهو ما يمثل حوالي 24% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، لكن يبقى المهم معرفة كيف سيتم سداد تلك الأموال وكيف استخدمت، حيث أن جزء كبير من تلك الدعوم تم تمويله عبر الاقتراض، وقد وصلت الديون العالمية إلى مستوى قياسي بلغ 289 تريليون، أو ما يعادل 360% من الناتج المحلي الإجمالي العالمي والزيادة في عام 2020 وحده تقدر بنحو 30 تريليون، كما دفعت برامج شراء الأصول وعمليات ضخ السيولة الهائلة إلى صعود قوي في أسواق الأسهم لتسجل مستويات قياسية واحداً تلو الآخر .ووفقا لتصريحات صندوق النقد، فإن المبالغ التي تم ضخها خلال عام 2020 فقط من قبل البنوك المركزية، تتجاوز قيمة المبالغ التي تم ضخها خلال العشر سنوات الماضية مجتمعة. ولتوضيح الأثر على الأسواق استعرض المحافظ مقارنة مع الأزمة المالية العالمية وضح خلالها سرعة تعافي أسواق الأسهم بعد الصدمة الأولية. ففي حين استغرق الأمر ما يقارب 1890 يومًا حتى يعود مؤشر (MSCI) إلى مستواه قبل الأزمة المالية العالمية، إلا أن الانتعاش المماثل استغرق ما يقارب 196 يومًا فقط بعد صدمة فايروس كورونا، وبعد أن سجل أدنى مستوى له في مارس من العام الماضي، تصاعد المؤشر بواقع 88% منذ ذلك الحين. أما الدعم المالي المباشر والطلب المكبوت المتراكم خلال فترات الإغلاق فقد أدى إلى انتعاش قوي في مستويات الاستهلاك الشخصية التي سرعان ما عادت وارتدت بحدة إلى مستويات تفوق ما قبل الأزمة. بالتالي عززت هذه التدابير والإجراءات بعض نقاط الضعف، ما يمثل مبعث قلق كلاسيكي من أن يزرع التعامل مع هذه الأزمة بذور أزمة أخرى.

ونوه المحافظ إلى المخاوف المتعلقة بتصاعد معدلات التضخم مؤخراً، وأكد على أهمية توخي الحرص في تحديد توقيت العودة عن سياسات الدعم، لا سيما في الاقتصادات الكبرى لتجنب إحداث أضرار سواء لديها أو لدى الاقتصادات الأخرى في ظل ترابط الأسواق العالمية. حيث أشار إلى أن تقليص الدعم المالي بشكل سريع وغير منظم، عن طريق تخفيض الدعوم وضمانات القروض أو رفع تأجيل الأقساط قد يؤدي إلى زيادة حالات الإفلاس. واستعجال السلطات النقدية في تخفيف برامج شراء الأصول والبدء في الزيادة التدريجية لأسعار الفائدة، سيشدد الظروف المالية، مما يرفع تكلفة الاقتراض على الشركات والأفراد ويقلل من قدرتها على خدمة الديون. وبالمثل، فإنه مع عودة السلطات الرقابية عن تخفيف متطلبات رأس المال

والسيولة، قد تختار بعض البنوك تقييد منح التسهيلات الائتمانية لتلبية هذه المتطلبات الرقابية الأشد، مما يؤدي إلى تشديد الأوضاع المالية.

وأوضح أن هنالك مخاطر إضافية ناتجة عن العدوى الاقتصادية عبر الدول. فعلى سبيل المثال، حتى لو لم يتم الرجوع عن التدابير في دولة ما، فإن التشديد المبكر للسياسة النقدية من قبل بنك مركزي في أحد الاقتصادات الرئيسية مثل الاحتياطي الفيدرالي، يمكن أن يؤدي إلى تدفق رأس المال إلى خارج الاقتصادات الناشئة، مما يشكل ضغطًا عليها ناهيك عن المؤثرات الخارجية الأخرى مثل أسعار النفط والتحديات الجيوسياسية التي تؤثر على الاقتصادات بشكل مباشر.

واختتم الدكتور الهاشل حديثه موضحاً بأن الاقتصاد الكويتي كاقتصاد صغير ومنفتح، سيتأثر حتما بالتطورات في الاقتصادات الكبرى، إضافة إلى ما لدينا من اختلالات هيكلية تتطلب منا التدخل السليم والمدروس لمعالجة تلك الاختلالات بشكل شمولي. وأكد بأنه حتى الآن، قام بنك الكويت المركزي باستخدام أدواته في إطار السياسة النقدية وسياسة التحوط الكلي بشكل فعال لضمان الاستقرار النقدي والمالي، على الرغم من الصدمة غير المسبوقة التي أحدثتها الجائحة. وستستمر رقابته اللصيقة والتدخل المبكر لحماية تلك المنجزات لكن الاستقرار النقدي والاستقرار المالي ليسا سوى شرطين ضروريين ولكنهما ليسا كافيين لتحقيق اقتصاد مستقر ومستدام. فهنالك حاجة ملحة لخطوات جادة وحاسمة وتضافر الجهود بين كل الأطراف المعنية، لتبني إصلاحات مالية وهيكلية فعالة لاستدامة الرفاه للجميع.

من ثم فتح المحافظ المجال لمداخلات الضيوف حيث شارك السيد دانييل كاندا من صندوق النقد الدولي عبر الاتصال المرئي، موجهًا كلمة شكر للمحافظ، وأشار إلى أن تقرير بنك الكويت المركزي للاستقرار المالي لسنة 2020 يطرح مدخلات قيمة لصنع السياسة في هذه المرحلة المهمة للتعافي الاقتصادي، ويقدم مناقشات وتحليلات عميقة لأثر الجائحة على القطاع المالي ومخاطره وأداء القطاع المصرفي والأسواق العقارية والرأسمالية. كما أشاد المسؤول في صندوق النقد الدولي بالرقابة الحصيفة لبنك الكويت المركزي، والمصدات الرأسمالية القوية لدى البنوك قبل بدء الأزمة، التي ظلت تتمتع بمستويات قوية من الكفاية الرأسمالية والسيولة

خلال فترة الجائحة، كما أشاد بمراقبة بنك الكويت المركزي اللصيقة لتطورات القطاع المالي وأسلوبه الوقائي والاستباقي لتقييم وتخفيف أي صدمات غير متوقعة لمتانة القطاع المالي وقوته. منوهًا إلى بقاء مخاطر الائتمان بسبب حالة عدم اليقين بشأن التوقعات المستقبلية، وهو ما يستدعي بالضرورة الاستمرار في اليقظة والحذر، حيث إن هذه التحديات تواجه كثيرًا من الدول وهي ليست حصراً على الكويت.

وشارك ماكسيم ربنيكوف، من وكالة ستاندرد آند بورز للتصنيفات العالمية في مداخلة عبر الاتصال المرئي، أشار فيها الى قوة القطاع المصرفي الكويتي بالمقارنة مع نظرائه ليس فقط إقليمياً ولكن عالمياً. وأضاف بأن القطاع يخضع لرقابة حصيفة طوال تاريخه، كما أن الوكالة تقوم دورياً بنشر تقييم لمخاطر الدولة بالنسبة للقطاع المصرفي وتصنيف مخاطر القطاع المصرفي على نطاق من 1 إلى 10 حيث يمثل 1 التقييم الأقوى و10 التقييم الأضعف. القطاع المصرفي الكويتي حالياً في المجموعة 4 إلى جانب النظم المصرفية لكل من إيرلندا وبولندا وإسبانيا، وتصنف مخاطر القطاع المصرفي الكويتي في فئة واحدة أعلى من تلك المخصصة لكل من أستراليا، فرنسا، ألمانيا، والمملكة المتحدة، وتأتي الولايات المتحدة في المجموعة الثالثة. أما بالنسبة لباقي دول مجلس التعاون الخليجي، تأتي المملكة العربية السعودية وحدها في المجموعة الرابعة مثل الكويت، وتأتي النظم المصرفية في باقي دول المجس الأخرى في تصنيف أقل.

2021/7/26